



الصورة: صندوق النقد الدولي

## التطهير

البلدان تكثف جهودها لمنع المجرمين من غسل أموال تقدر قيمتها بالتريليونات

ريدا ويكس-براون

للاستمرار نظراً لتقلص الموارد المتاحة للأغراض المنتجة، مثل بناء الطرق والمدارس والمستشفيات. ويؤدي النشاط الإجرامي إلى إضعاف سلطة الدولة وتقويض سيادة القانون مع تضيق الخناق على النشاط الاقتصادي المشروع. وقد يخلق غسل الأموال فقاعات أصول في أسواق مثل السوق العقارية، وهو أداة شائعة الاستخدام في هذه الأنشطة.

وهناك مثال قريب يوضح هذه النقطة. فقد ساعد وزير غيني شركة أجنبية في الحصول على عقود امتياز مهمة للتعيين مقابل رشي بلغت قيمتها ٨,٥ مليون دولار أمريكي. وقد زور الوزير في إقراره بشأن هذه الأموال مسجلاً إياها كدخل حققه من أعمال استشارية قام بها ومن عمليات لأراض خاصة، ثم حوّل الأموال إلى الولايات المتحدة حيث اشترى عقاراً فاخراً في نيويورك. لكن سعيه لتحويل المكاسب غير المشروعة إلى أصول تبدو مشروعة باء بالفشل في نهاية المطاف، حيث تمت إدانته العام الماضي بتهمة غسل الأموال.

وبصورة ما، تعتبر المساكن باهظة الثمن المقابل الحديث لمجموعة المغاسل الأوتوماتيكية التي كان يستخدمها أعضاء العصابة في الماضي. وقد أشارت السلطات الأمريكية في نشرة عامة أصدرتها العام الماضي إلى أن أكثر من ٣٠٪ من عمليات شراء العقارات عالية القيمة التي تسد نقداً في مدينة نيويورك، وعدة مناطق حضرية غيرها، يقوم بها أفراد يشبه بالفعل في تورطهم في صفقات مريبة. كذلك خلصت حكومات أستراليا والنمسا وكندا وبلدان أخرى إلى أن أسواقها العقارية يمكن استخدامها أيضاً لاستثمار وغسل الأموال القذرة.

### تمويل الإرهاب

بل إن الأكثر إثارة للقلق في هذا الخصوص هو أن الأموال القذرة — إلى جانب النظيفة — يمكن أن تكون مصدراً لتمويل

آل كابوني تَعَرَّض لمشكلة: فقد كان بحاجة إلى وسيلة لإخفاء المبالغ النقدية الضخمة التي حققتها إمبراطوريته الإجرامية وراء واجهة من الدخل المشروع. وكان الحل الذي توصل إليه هو شراء مغاسل أوتوماتيكية نقداً وخط الأموال القذرة بالنظيفة، ثم ادعاء أن غسل قمصان وجوارب الأمريكيين العاديين، وليس المقامرة وتهريب المواد الكحولية، هو مصدر ثرائه. وبعد قرابة المائة عام، لا يزال المفهوم الأساسي لغسل الأموال دون تغيير، ولكنه شهد زيادة كبيرة من حيث نطاق التغطية ودرجة التعقد. ولو كان كابوني لا يزال على قيد الحياة، لكان عليه تشغيل مغاسله ومناشفه طوال اليوم لمواكبة مستوى الطلب؛ فقد قدّرت الولايات المتحدة مؤخراً أن عائدات جرائم غسل الأموال السنوية تتراوح بين ٢٪ و ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم، أو من ١,٦ إلى ٤ تريليونات دولار سنوياً.

### خطر على الاستقرار

وغسل الأموال هو ما يمكن المجرمين من جني مكاسب جرائمهم التي من بينها الفساد والتهرب الضريبي والسرقة والاتجار في المخدرات وتهريب المهاجرين. وكثير من هذه الجرائم يشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الاقتصادي. فبسبب الفساد والتهرب الضريبي، يصبح من الصعب على الحكومات تحقيق نمو احتوائي وقابل

من تغير التكنولوجيا وتتصدى لها، ولكن مع تجنب خلق الابتكار والشمول الماليين. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة الشفافية — لمعرفة من يقف خلف المعاملات المالية وأين تتم ولأي غرض — دون زيادة تكاليف المعاملة بصورة مفرطة أو التسبب في دفع التدفقات المالية إلى القنوات غير الرسمية. ثانياً، ينبغي أن تزيل الحواجز القانونية والعملية أمام التعاون الدولي. ذلك أن رصد أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب حماية المعلومات المالية وتبادلها في نفس الوقت، وردع المجرمين يتطلب اقتفاء أثر الأموال القذرة أو الأموال الموجهة لأغراض شائنة، أينما ذهبت. وأخيراً، ينبغي لها أن تواصل تعزيز فعالية جهودها لتخفيف ما يتم رسده من مخاطر. وسواء كانت القوانين الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مكتملة الأركان أم لا، فإن التنفيذ المتسق (والمستمر) يكتسب أهمية بالغة في تحقيق نتائج دائمة.

### أوكرانيا وليبيا

ونظراً للصلاحيات المنوطة بصندوق النقد الدولي في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنزاهة المالية، فقد أنشأ برنامجاً موسعاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن مشاركة نشطة في الجهود الدولية لزيادة الوعي بالتهديد القائم وتوليد استجابات فعالة إزاءه، مع تقديم المشورة والدراية الفنية لعدد من بلدانه الأعضاء تجاوز المائة — ويواصل الزيادة.

وما هي بعض الأمثلة لهذه الجهود؟ على سبيل المثال لا الحصر، عملنا مع السلطات في أوكرانيا لمنع استغلال البنوك من جانب المسؤولين الفاسدين. ونتيجة لذلك، ونتيجة لذلك، تترادى العقوبات التي تطبقها الأجهزة التنظيمية على الانتهاكات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يتزايد الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، مما يؤدي إلى عدد كبير من التحقيقات والملاحقات القانونية لممارسات الفساد التي يرتكبها كبار المسؤولين العموميين.

وفي ليبيا، ساعدنا السلطات في وضع قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجرم تمويل الإرهاب ويرسي الأساس القانوني لفرض عقوبات على الإرهابيين المعروفين. وفي الكاريبي، حيث يمثل سحب علاقات المراسلة المصرفية متحدياً للقلق، نظمنا ملتقى مع البنوك الدولية ونظرائها المحليين لتشجيع التعاون الثنائي في معالجة ثغرات المعلومات وتلبية المتطلبات التي تتوقعها الأجهزة التنظيمية. حتى أن بنكاً عالمياً كان قد خرج من المنطقة قرر استعادة صلاته مع بعض البنوك المحلية.

إن صندوق النقد الدولي ملتزم بمساعدة أعضائه على تحديد مغاسل الأموال القذرة التي تستخدم حالياً — وإغلاقها. فالمخاطر لم تكن قط أكبر مما هي الآن. <sup>[1]</sup>

**رودا ويكس-براون** هي المستشار العام لصندوق النقد الدولي ومدير إدارة الشؤون القانونية.

الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل. فالجماعات الإرهابية تحتاج إلى أموال، بل الكثير من الأموال، لتعويض مقاتليها وأسرهم، وشراء الأسلحة والغذاء والوقود، ورشوة المسؤولين المنحرفين. وبالمثل، لا يأتي انتشار الأسلحة بثمن رخيص. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن كوريا الشمالية خصصت نسبة كبيرة من مواردها الضئيلة لتطوير الأسلحة النووية.

ومن الممكن لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF)، وهي جهة عالمية معنية بوضع المعايير، أن توجه انتقادات للبلدان ذات النظم الضعيفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبمجرد أن يبدأ اعتبار أي بلد معرضاً للتدفقات المالية غير المشروعة، فقد يلحق بسمة بنوكه ضرر يمتد لأجل طويل، ويواجه مطالب باهظة التكلفة من جانب شركائه التجاريين الدوليين بتقديم وثائق إضافية، وقد يفقد علاقات المراسلة المصرفية. وقد يتسبب هذا في تهميش الاقتصادات الهشة بالفعل، وتهديد قنوات تحويل الأموال من مواطنيها العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودفع التدفقات المالية إلى القنوات غير الرسمية. ومن ثم فإن تجاهل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تأخير الإصلاحات ذات الصلة لم يعد خياراً ممكناً.

وحمداً لله أن هذه الرسالة بدأت تلقى الصدى المرجو. فتحت قيادة فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وبدعم من صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي وأطراف معنية أخرى، أصبحت كل البلدان تقريباً تجرم غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما أنشأت جميعها إطاراً قانونياً لتجديد أصول الإرهابيين.

لكن هذا العمل لا يزال بعيداً عن الاكتمال. فليس هناك أي افتقار لفضائح غسل الأموال في عناوين الأخبار، سواء كان السبب هو ثغرات قانونية ومؤسسية باقية أو الابتكار من جانب المجرمين (أو كلاهما). ومن أمثلة ذلك أن المحققين يبحثون حالياً في إمكانية أن يكون الجانب الأكبر من مدفوعات قدرها ٢٣٣ مليار دولار قد تم غسله من خلال فرع «دانسك بنك» في إستونيا خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥.

### التكنولوجيا المالية

وقد زاد تعقد الصورة بسبب التكنولوجيا المالية سريعة التطور. فهناك استخدامات مشروعة ومنجزة يحققها تحويل الأموال بالأجهزة المحمولة، وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، والعملات الافتراضية، لكن استخدامها ممكن أيضاً في إخفاء النشاط الإجرامي أو تيسير تنفيذه. وبعبارة أخرى، إن مدفوعات المستهلكين التي تتم بدون مقابل تقريباً ومدفوعات الفدية التي يكون تتبعها شبه مستحيل هما وجهان لعملة (بتكوين) واحدة.

فكيف ينبغي إذن أن تحدد البلدان أولويات مواجهة هذا التحدي المتطور والمعلوم؟

أولاً، ينبغي أن تنتبه لدعوة فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال حتى تفهم التهديدات النابعة